



منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

## بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن تأثير تغير المناخ على الهجرة



اعتمدت الجهات الرئيسية للفريق العالمي المعني بالهجرة<sup>\*</sup> التي اجتمعت في باريس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، البيان التالي:

إن الفريق العالمي المعني بالهجرة يشعر بالقلق إزاء عواقب تغيّر المناخ على الهجرة البشرية والتنمية البشرية. ولئن توجد أدلة متزايدة على أن تغيّر المناخ يمكن أن يساهم في تحركات كبيرة للبشر، فقد كانت استجابة المجتمع الدولي حتى الآن محدودة على أفضل تقدير.

ونادراً ما يكون تغيّر المناخ والعوامل البيئية السبب الوحيد للهجرة. فيميل الناس إلى التنقل لأسباب متنوعة منها عوامل اقتصادية واجتماعية. كما كانت البيئة دائماً عنصراً أساسياً في حركات الهجرة إما بسبب الآثار المباشرة للتدهور البيئي أو الكوارث البيئية على حركة البشر أو من خلال تأثيرها في الظروف الاقتصادية الاجتماعية. ولذلك فمن الصعب عزل تأثير تغيّر المناخ في الهجرة على نحو محدد، ناهيك عن تحديد كمياته، إلا أن معظم المراقبين يتفقون في الرأي على أن التغيّر في المناخ سيؤثر في حياة البشر وحقوقهم الإنسانية ولا سيما في حياة النساء والفتيات وحقوقهن، سواء فيما يتعلق بسبل العيش والعمالة والسكن والصحة والإصحاح، وأن الهجرة والتشرد يمثلان استراتيجيتين، غالباً ما تكونان آخر وسيلتين، للتكيف مع هذه التغيرات.

ولتأثير تغيّر المناخ في الهجرة أوجه متعددة. فقد يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتاوات الأنهار وغير ذلك من الأماكن المنخفضة والكثيفة السكان في العالم، وأصبح بالفعل يؤدي إلى نقل السكان ونزوحهم إلى أماكن أخرى داخل بعض البلدان. وقد يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر إلى فقدان بعض الدول الجزرية الصغيرة مساحات كبيرة من أراضيها. كما أصبح تغيّر المناخ مقترناً بحالات الجفاف والتصحر مما يؤثر في الظروف المعيشية للأسر ولا سيما الظروف المعيشية لمزارعي الكفاف. وأخيراً يمكن أن يساهم تغيّر المناخ في زيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة الحدة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والعواصف والفيضانات.

ويؤثر تغيّر المناخ في أنماط التنقل بشتى الطرق. فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكن وبالتالي إلى تشريد السكان على نحو دائم. وفي المقابل، يمكن أن

\* إن الفريق العالمي المعني بالهجرة عبارة عن فريق مشترك بين الوكالات يجمع بين ١٦ وكالة (١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة) من أجل تعزيز تطبيق الصكوك الدولية المعنية والمعايير المتعلقة بالهجرة ومن أجل تشجيع اعتماد نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتنسيقاً في معالجة مسألة الهجرة الدولية.

تؤدي حالات الجفاف أولاً إلى هجرة دائرية أو مؤقتة، مما يتيح للأسر تنويع مصادر دخلها. ولكن من المرجح أن ينتقل معظم هؤلاء المشردين إلى مناطق على مسافة قريبة من المنطقة الأصلية ليعودوا إليها حالما تسمح الظروف بذلك. بيد أنه في بعض الحالات، يمكن أن يمهد التشرّد الداخلي لأجل قصير الطريق لتنقلاّت دولية لأجل طويل، ويمكن أن يساهم فيها. ومن شأن هذه التنقلاّت أيضاً أن تساهم على الأرجح في تعزيز التوسع الحضري والتحديات المرتبطة به.

وما يدعو إلى قلق شديد هو تأثير تغيير المناخ في الهجرة في البلدان النامية. فإن أقل البلدان نمواً تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة للتكيف مع آثار التشرّد البشري المقترن بتغيير المناخ أو للتصدي لها. كما أصبح تغيير المناخ يحدث في سياق عالمي يتميز بانتشار أوجه التفاوت، سواء أكان ذلك داخل البلدان أو فيما بينها. وهو يؤثر في فئات السكان المحرومة اقتصادياً واجتماعياً بدرجات متفاوتة، فيؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف المتصلة بالجنس والانتماء الإثني والوضع الصحي أو الاقتصادي الاجتماعي، ويمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة إلى حقوق ورفاه النساء والفتيات والأطفال والشباب والمسنين والشعوب الأصلية.

كما يمكن أن يتحول تغيير المناخ وعواقبه إلى نزاعات على الموارد تؤدي بدورها إلى التشرّد والهجرة. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى شواغل أمنية للبشر سواء للمشردين أو للأشخاص الذين قد يواجهون أشكالاً جديدة من الضعف، بما في ذلك التمييز، أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو أخطاراً متعلقة بتهديب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وللمقيمين في المجتمعات التي تتلقى هؤلاء المشردين. وتعرض النساء والفتيات بدرجة أكبر لهذه الأخطار، ولا سيما فيما يخص الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والعمل القسري.

وفي أغلب الأحيان، يتم التركيز فقط على الآثار المباشرة للكوارث المفاجئة كالفيضانات أو الأعاصير أو الزواجع. بيد أن الأزمة الصامتة التي يسببها التدهور البيئي الزاحف ستؤثر بدورها على المدى البعيد في العديد من البشر.

وبالنظر إلى هذه التحديات، يدعو الفريق العالمي المعني بالهجرة المجتمع الدولي إلى الإقرار بأن الهجرة والتشرّد الذي يسببه التدهور البيئي وتغيير المناخ يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة. وفي هذا الصدد على وجه التحديد، يوصي الفريق بما يلي:

- اعتماد تدابير مراعية لقضايا الجنسين وموجهة نحو حقوق الإنسان والتنمية البشرية من أجل تحسين سبل العيش للأشخاص المعرضين لآثار تغيير المناخ ولزيادة قدرتهم على المقاومة من أجل التصدي لضرورة التنقل غير الطوعي.

- إيلاء عناية خاصة لوضع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتأثرين بعواقب تغيير المناخ بغض النظر عن وضعهم القانوني: وينبغي أن تسترشد الدول في الإجراءات التي تتخذها إزاء الأشخاص المشردين نتيجة لعوامل بيئية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبدأ الأساسي لعدم التمييز، وبصكوك محددة مثل "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرّد الداخلي".

- استقصاء أوجه الترابط المعقدة بين تغيّر المناخ وتنقل البشر بهدف جمع البيانات وتطوير الدراية الفنية وبناء القدرات في هذا المجال من أجل التصدي لهذا التحدي وتحقيق تعاون وثيق بين الأوساط المعنية بالمناخ والأوساط المعنية بالعلوم الاجتماعية تحقيقاً لهذه الغاية.
- معالجة تأثير الهجرة بعواقب تغيّر المناخ المفاجئ والزاحف.
- الاعتراف بالهجرة بوصفها استراتيجية للتكيف مع الأخطار البيئية وجعل الهجرة خياراً متاحاً لأكثر الفئات تعرضاً لهذه الأخطار. وبإمكان سياسات الهجرة أن تراعي العوامل البيئية في حركات التنقل المحتملة عبر حدودها وأن تنظر في إتاحة فرص جديدة للهجرة المشروعة.
- مساعدة أقل البلدان نمواً في التصدي لتغيّر المناخ من خلال تعميم الهجرة والحراك في خطط التكيف الوطنية.
- إدماج العلاقة بين تغيّر المناخ في استراتيجيات الحد من الفقر وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

وقد تود الدول في الأجل الطويل إعادة النظر في الصكوك القانونية وإطار السياسات القائمة من أجل الوقوف على حلول جديدة ممكنة لأوضاع الأشخاص الذين يتنقلون بسبب تغيّر المناخ. ومن شأن ذلك أن يعالج الفجوات التقنية، وأن يتيح وضع نهج أكثر تركيزاً وتحديداً وأن يحسن حوكمة هذه المسألة. بيد أن وضع إطار تقني شامل ينبغي ألا يعوق البحث فوراً عن خيارات سياسية قابلة للتطبيق العملي للتصدي للتحديات التي يثيرها تغيّر المناخ والهجرة والتشريد.

ويعترف الفريق العالمي المعني بالهجرة بصعوبة تحديد فئة خاصة من المهاجرين يمكن حساب عددها بصورة منفصلة عن الفئات الأخرى. وفي ظل غياب تعاريف متفق عليها دولياً، يحيط الفريق علماً بوجود مصطلحات مختلفة من بينها "الهجرة البيئية" و"الهجرة المتصلة بتغيّر المناخ" و"التنقل المرتبط بالمناخ". وبغض النظر عن المزايا وأوجه الضعف المختلفة المقترنة بهذه التعاريف، لا يشجع الفريق العالمي المعني بالهجرة على استخدام تسميات مثل "لاجئ" بيئي أو مناخي، نظراً إلى أن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين لا تعتبر العوامل البيئية أساساً لمنح صفة لاجئ.

ويرحب الفريق العالمي المعني بالهجرة بالمبادرات التي اتخذها بالفعل المنتدى العالمي عن الهجرة والتنمية ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بما في ذلك إطار كانكون للتكيف، الذي اعتمد في عام ٢٠١٠ في الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف المذكور الذي عُقد في كانكون. ويحيط علماً أيضاً بمبادئ نانسن التي اعتمدت في عام ٢٠١١ في مؤتمر نانسن المعني بتغيّر المناخ والتشرد في القرن الحادي والعشرين. يشجع الفريق المسؤولين عن هذه العمليات الدولية الحكومية على مواصلة معالجة العلاقات القائمة بين تغيّر المناخ والهجرة والتشرد. كما يدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ("ريو ٢٠+") الذي سيعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، في حزيران/يونيو ٢٠١٢، إلى إدماج هذه التحديات في التزامه العالمي بتحقيق التنمية المستدامة.